

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون يعدل ويتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26
سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري

(عرض الأسباب)

يندرج مشروع هذا القانون، الذي يقترح تعديل وتتميم القانون التجاري، في إطار مطابقة هذا القانون، مع الإصلاحات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ومع توجهات السياسة الاقتصادية الوطنية الجديدة التي تركز أساسا على الشفافية وتشجيع الكفاءات ومرافقة المسيرين وتشجيع الشباب أصحاب المشاريع، لاسيما منهم الذين أنشأوا مؤسسات ناشئة.

وانطلاقا من أن تمويل المؤسسات الناشئة يركز على المساهمة في الرأسمال من طرف المستثمرين الخواص وأن الأشكال الحالية للشركات تجعل من عملية جمع الأموال عملية شبه مستحيلة، يقترح هذا المشروع، قصد رفع هذا العائق، انشاء شكل جديد من الشركات، تحت تسمية "شركة المساهمة البسيطة"، المعمول به في عدة دول والذي أثبت نجاعته في إعطاء دفعا جديدا للمؤسسات الناشئة.

وشركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها الى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر الا في حدود ما قدموا من حصص وينص المشروع على ان تنشأ هذه الشركة حصريا من طرف الشركات الناشئة.

وتتميز شركة المساهمة البسيطة بالمرونة، فهي شركة اشخاص ورأسمال، يمكن انشاؤها من قبل شخص أو عدة أشخاص بدون تقييد الحد الأدنى، وتظهر مرونتها أيضا في التسهيلات التي تمنحها للمساهمين في اختيار قواعد تنظيمها وسيرها وفي إمكانية أن تكون المساهمة فيها تقديم عمل.

ويمكن ان تنشأ شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/أو معنويين وإذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم الا شخصا واحدا، تسمى " شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد".

وينص هذا المشروع على أن تطبق على شركة المساهمة البسيطة، في حدود ملاءمتها مع طبيعتها، الأحكام المتعلقة بشركات المساهمة ويحدد أيضا الأحكام المتعلقة بالشركاء وبكيفية تسيير الشركة والقرارات التي يجب ان تتخذ جماعيا.

يحدد رأسمال شركة المساهمة البسيطة بحرية من طرف المساهمين في القانون الأساسي للشركة ويمكن ان تكون المساهمة بتقديم عمل يأخذ شكل حصص غير قابلة للتصرف فيها والتي لا تدخل في تأسيس رأسمال الشركة، ولكن تدخل في تقاسم الأرباح والخسائر.

وفي الأخير، ينص المشروع على أن تطبق على رئيس شركة المساهمة البسيطة أو مديرها العام أو مديرها العام المفوض، قواعد المسؤولية المطبقة على رئيس شركة المساهمة والقائمين بإدارتها.

ذالكم هو مضمون مشروع هذا القانون.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

Projet de loi modifiant et complétant l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce.

(Exposé des motifs)

Le présent projet de loi, qui propose de modifier et de compléter le code de commerce, s'inscrit dans le cadre de l'adaptation de ce code aux réformes que connaît l'économie nationale ainsi qu'avec les nouvelles orientations de la politique économique nationale qui vise la transparence, l'encouragement des compétences, l'accompagnement des gestionnaires et l'encouragement des jeunes porteurs de projets, notamment ceux qui ont institué des start-ups.

Toutefois, le financement des start-ups repose sur l'apport en capital provenant des investisseurs privés, or les formes actuelles de sociétés rendent la mobilisation des fonds quasi impossible. Afin de lever cet obstacle, le présent projet propose la création d'une nouvelle forme de société appelée « société par actions simplifiée », en vigueur dans plusieurs pays, du fait qu'elle a apporté les preuves de son efficacité à booster les start-ups.

La société par actions simplifiée est la société dont le capital est divisé en actions et qui est constituée entre des associés qui ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports. Le projet prévoit que cette société est constituée exclusivement par les start-ups.

La société par actions simplifiée est réputée pour sa flexibilité. Elle est une société de personne et de capitaux pouvant être créée par une ou plusieurs personnes sans minimum exigé. Sa flexibilité est constatée en matière des avantages qu'elle présente pour les actionnaires dans le choix des règles d'organisation et de fonctionnement et la possibilité de participation au capital, à travers un apport en industrie.

La société par actions simplifiée peut être instituée par une ou plusieurs personnes physiques et/ou morales. Dans le cas où la société par actions ne compte qu'un actionnaire, elle est appelée "société par actions simplifiée unipersonnelle".

Le présent projet prévoit que les dispositions régissant les sociétés par actions sont applicables aux sociétés par actions simplifiées dans la mesure où elles leurs sont compatibles. Il fixe également les dispositions relatives aux associés, aux modalités de gestion de la société et aux décisions qui doivent être prises collectivement.

Le capital social de la société par actions simplifiée est déterminé librement par les actionnaires dans les statuts de la société. Les apports peuvent être en industrie, ils sont ainsi inaliénables et n'entrent pas dans la constitution du capital, ils permettent cependant le partage des bénéfices et des pertes.

Enfin, le présent projet dispose que les règles fixant la responsabilité du président ou des administrateurs des sociétés par actions, sont applicables au président ou au directeur général ou directeur général délégué de la société par actions simplifiée.

Telle est l'économie du présent projet de loi.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع قانون رقم مؤرخ فيالموافق.....
يعدل ويتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون التجاري

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 139 و143 و144 (الفقرة 2) و145 و148 منه،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008
والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

وبعد رأي مجلس الدولة،

وبعد مصادقة البرلمان

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: يهدف هذا القانون الى تعديل وتتميم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري.

المادة 2: تعدل وتتم المادة 544 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

" المادة 544: يحدد الطابع التجاري للشركة اما بشكلها أو موضوعها.

تعد شركات التضامن وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة وشركات المساهمة البسيطة، تجارية بحكم شكلها ومهما يكن موضوعها " .

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

Projet de loi n° ducorrespondant au.....
modifiant et complétant l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975
portant code de commerce.

Le Président de la République,

- Vu la constitution, notamment ses articles 139, 143, 144 (alinéa 2), 145 et 148 ;
- Vu l'ordonnance n° 75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil ;
- Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce ;
- Vu la loi n° 08-09 du 18 Safar 1429 correspondant au 25 février 2008 portant code de procédure civile et administrative ;

Après avis du Conseil d'Etat ;

Après adoption par le Parlement ;

Promulgue la loi dont la teneur suit :

Article.1^{er}.- La présente loi a pour objet de modifier et de compléter l'ordonnance n°75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce.

Art.2.- L'article 544 de l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, est modifié, complété et rédigé ainsi qu'il suit :

« **Art. 544.-** Le caractère commercial d'une société est déterminé par sa forme ou par son objet.

Sont commerciales à raison de leur forme, et quel que soit leur objet, les sociétés en nom collectif, les sociétés en commandite, les sociétés à responsabilité limitée, les sociétés par actions et **les sociétés par actions simplifiées.** »

المادة 3: يتم الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الخامس من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، بقسم 12 تحت عنوان " شركة المساهمة البسيطة"، يتضمن المواد 715 مكرر 133 و715 مكرر 134 و715 مكرر 135 و715 مكرر 136 و715 مكرر 137 و715 مكرر 138 و715 مكرر 139 و715 مكرر 140 و715 مكرر 141 و715 مكرر 142 و715 مكرر 143 ويحرر كما يأتي:

القسم 12 شركة المساهمة البسيطة

"المادة 715 مكرر 133: شركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها الى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر الا في حدود ما قدموا من حصص.

يمكن أن تؤسس شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/أو معنويين.

إذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم الا شخصا واحدا، تسمى " شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد".

تنشأ شركة المساهمة البسيطة حصريا من طرف الشركات الناشئة.

"المادة 715 مكرر 134: فضلا على الخصائص الأخرى المنصوص عليها في هذا القسم، تتميز شركة المساهمة البسيطة في عدم اشتراط لإنشائها حد أدنى للشركاء والرأسمال وفي تحديد كفاءات تنظيمها وسيرها في قانونها الأساسي."

"المادة 715 مكرر 135: باستثناء الأحكام المنصوص عليها في المواد 594 (الفقرة 1) و601 (الفقرة 1) و607 و610 و619 و715 مكرر 15 من هذا القانون، تطبق على شركة المساهمة البسيطة، الأحكام المتعلقة بشركات المساهمة، ما لم تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في هذا القسم.

"المادة 715 مكرر 136: يمارس رئيس شركة المساهمة البسيطة أو القائم بالإدارة المعين في قانونها الأساسي كمدير عام أو مدير عام مفوض، صلاحيات مجلس الإدارة أو رئيسه.

في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، يمارس المساهم الوحيد سلطات الرئيس ويتخذ القرارات الممنوحة لجمعية الشركاء."

"المادة 715 مكرر 137: تحدد القرارات التي يجب ان تتخذ جماعيا من طرف المساهمين في القانون الأساسي للشركة.

غير أن قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية المتعلقة بزيادة واستهلاك وتخفيض الرأسمال والادماج والانفصال وحل الشركة وتحويلها الى شكل آخر وتعيين محافظي الحسابات والحسابات السنوية والأرباح، يجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين وفقا للكفاءات المحددة في القانون الأساسي للشركة."

"المادة 715 مكرر 138: يحدد رأسمال شركة المساهمة البسيطة في قانونها الأساسي."

"المادة 715 مكرر 139: يحظر على شركة المساهمة البسيطة اللجوء العلني للادخار أو طرح أسهمها في البورصة."

Art. 3.- Le chapitre III du titre I du livre V de l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, susvisée, est complétée par une section 12 intitulée « Société par actions simplifiée » comprenant les articles 715 bis 133, 715 bis 134, 715 bis 135, 715 bis 136, 715 bis 137, 715 bis 138, 715 bis 139, 715 bis 140, 715 bis 141, 715 bis 142 et 715 bis 143, rédigée ainsi qu'il suit :

Section 12 **Société par actions simplifiée**

« Art. 715. bis 133. -La société par actions simplifiée est la société dont le capital est divisé en actions et qui est constituée entre des associés qui ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports.

La société par actions simplifiée peut être instituée par une ou plusieurs personnes physiques et/ou morales.

Lorsque la société par actions simplifiée ne comporte qu'une seule personne, celle-ci est dénommée « société par actions simplifiée unipersonnelle ».

La société par actions simplifiée est instituée exclusivement par les start-ups."

« Art. 715. bis 134.- Outre les autres caractéristiques fixées dans la présente section, la société par actions simplifiée se caractérise par le fait qu'elle est instituée sans obligation d'un minimum d'associés ou de capital et que les modalités de son organisation et fonctionnement sont fixées dans ses statuts. »

« Art. 715. bis 135.- Dans la mesure où elles ne sont incompatibles avec les dispositions prévues à la présente section, les règles relatives aux sociétés par actions, à l'exception de celles prévues aux articles 594 (alinéa 1), 601 (alinéa 1), 607, 610, 619 et 715 bis 15 du présent code, sont applicables à la société par actions simplifiée.

Art.715 bis 136.- Les attributions du conseil d'administration ou de son président sont exercées par le président de la société par actions simplifiée ou le dirigeant que les statuts désignent à cet effet, en qualité de directeur général ou de directeur général délégué.

Dans le cas de la société par actions simplifiée unipersonnelle, la présidence est assurée par l'actionnaire unique qui exerce les pouvoirs dévolus au président et prend les décisions dévolues à l'assemblée des actionnaires.»

« Art.715 bis 137 -. Les statuts de la société déterminent les décisions qui doivent être prises collectivement par les actionnaires.

Toutefois, les décisions dévolues aux assemblées générales ordinaires et extraordinaires, en matière d'augmentation, d'amortissement ou de réduction de capital, de fusion, de scission, de dissolution, de transformation en une société d'une autre forme, de nomination de commissaires aux comptes, de comptes annuels et de bénéfices, doivent être prises collectivement par les associés conformément aux modalités fixées par le statut de la société. »

« Art 715.bis 138.- Le capital social de la société par actions simplifiée est fixé dans ses statuts. »

« Art 715.bis 139.- La société par actions simplifiée ne peut faire appel publiquement à l'épargne ou procéder à l'admission de ses actions en bourse. »

"المادة 715 مكرر 140: يمكن شركة المساهمة البسيطة ان تصدر أسهم غير قابلة للتصرف فيها ناتجة عن تقديم عمل.

لا تدخل أسهم تقديم عمل في تأسيس رأسمال الشركة، غير أنها تدخل في تقاسم الأرباح وصافي الأصول والخسائر، تحدد كيفيات تقدير قيمتها وما تخوله من أرباح ضمن القانون الأساسي للشركة."

"المادة 715 مكرر 141: يمكن المساهمين الإقرار بالإجماع عدم الزامية اللجوء الي مندوب الحصص في حالة ما إذا كانت الحصص العينية التي لم يتم تقييمها مسبقا من طرف مندوب الحصص جميعها لا تتجاوز قيمتها نصف رأسمال الشركة.

في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، يعين مندوب الحصص من قبل هذا الأخير، ولا يكون اللجوء الي مندوب الحصص إلزاميا عندما تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة."

"المادة 715 مكرر 142: في حالة عدم تعيين مندوب للحصص أو في حالة اختلاف القيمة المحددة للحصص العينية عن تلك المقترحة من قبل مندوب الحصص، يكون المساهمون مسؤولون تضامنيا امام الغير لمدة خمس (5) سنوات على القيمة الممنوحة للحصص العينية في القانون الأساسي للشركة."

"المادة 715 مكرر 143: تطبق على رئيس شركة المساهمة البسيطة أو مديرها العام أو مديرها العام المفوض، قواعد المسؤولية المطبقة على رئيس شركة المساهمة أوالقائمين بإدارتها."

المادة 4: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، فيالموافق.....

عبد المجيد تبون

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

**Projet de loi modifiant et complétant
l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce.**

« Art 715.bis 140.- La société par actions simplifiée peut émettre des actions inaliénables résultant d'apports en industrie.

Les apports en industrie ne concourent pas à la formation du capital social, mais donnent lieu à l'attribution d'actions ouvrant droit au partage des bénéfices, de l'actif net et des pertes. Leur valeur et les bénéfices qu'ils génèrent sont fixés dans les statuts de la société.»

« Art 715.bis 141.- Les actionnaires peuvent décider à l'unanimité que le recours à un commissaire aux apports ne sera pas obligatoire, lorsque la valeur totale de l'ensemble des apports en nature, non soumis à l'évaluation d'un commissaire aux apports, n'excède pas la moitié du capital.

En cas de société par actions simplifiée unipersonnelle, le commissaire aux apports est désigné par l'actionnaire unique. Toutefois, le recours à un commissaire aux apports est facultatif, lorsque les conditions prévues au premier alinéa du présent article sont réunies. »

« Art 715.bis 142.- Lorsqu'il n'y a pas eu désignation de commissaire aux apports ou lorsque la valeur retenue est différente de celle proposée par le commissaire aux apports, les actionnaires sont solidairement responsables pendant cinq (5) ans, à l'égard des tiers, de la valeur attribuée aux apports en nature dans les statuts de la société. »

« Art 715.bis 143.- Les règles fixant la responsabilité du président ou des administrateurs de la sociétés par actions, sont applicables au président et au directeur général ou directeur général délégué de la société par actions simplifiée. »

Art. 4.- La présente loi sera publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le correspondant au

Abdelmadjid TEBBOUNE